

قرار المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: كل التضامن مع الشعب الفلسطيني
29 حزيران/يونيو 2024

في مواجهة [الإبادة الجماعية](#) التي ترتكبها إسرائيل في غزة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني من خلال الاستعمار والاستيطان والفصل العنصري - مثل التهجير القسري والمجاعة والتطهير العرقي ونهب الموارد الطبيعية والتعذيب والعنف الجنسي والاعتقالات التعسفية والاعتقالات وتدمير المنازل ومختلف أشكال القمع والهيمنة والحرمان من الحقوق، يؤكد المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان التزامه القوي وتضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني. وتؤكد الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان عن حق الشعب الفلسطيني، كسائر الجماعات والشعوب الأخرى، في العيش بعدالة وكرامة، وممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين. إلى ديارهم وبلداتهم وأراضيهم.

في الوقت الذي يتعرض فيه الشعب الفلسطيني وحركات التضامن معه في جميع أنحاء العالم للإسكات والترهيب والاعتقال والحرمان من الحقوق الأساسية، من الضروري أن يؤكد المجتمع الدولي الذي يعمل على الدفاع عن الحقوق على عالمية حقوق الإنسان والقانون الدولي، وتطبيقها دون تحيز أو تمييز أو معايير مزدوجة.

على مدار الأشهر التسعة الماضية، سلطت حملة [الإبادة الجماعية](#) في غزة الضوء على أوجه القصور في النظام الدولي الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نضمن عدم إعاقة الوصول إلى العدالة بسبب صمت الحكومات، بما في ذلك الحكومات الغربية التي قدم بعضها دعماً متواصلاً لإسرائيل بغض النظر عن أفعالها، بل وربما ثمة أنظمة [تساعد وتحرض](#) على الفظائع الجماعية في غزة من خلال مبيعات الأسلحة وغيرها من الوسائل. إن هذا التواطؤ، بدافع من المواقف السياسية والأيدولوجية والمصالح المالية للدول وقادة العالم، يقاوم من فظاعة الظلم الذي نشهده.

وفي الوقت الذي أقام فيه الطلاب في جميع أنحاء العالم مخيمات التضامن و طالبوا فيه بسحب الاستثمارات، قامت الشرطة بقمع المظاهرات السلمية ووصفتها بالعنيفة والمتطرفة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن نفس السياسيين الذين يشجعون قمع المظاهرات السلمية، يهددون المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للحول دون إصدار [مذكرات اعتقال](#) بحق المسؤولين الإسرائيليين. وعلى الرغم من شكوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بشأن الإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية والعديد من التدابير المؤقتة التي أصدرتها المحكمة، إلا أن إسرائيل تتحدي هذه الأوامر القضائية و تواصل ارتكاب الجرائم الفظيعة ضد الفلسطينيين.

ويقدر اليوم عدد الضحايا الذين قتلهم السلطات الإسرائيلية في قطاع غزة وحده بأكثر من 45,000 ضحية فلسطينية، ولا يزال العديد منهم تحت الأنقاض أو في عداد المفقودين. أمام هذه الفظائع، لا يمكن لحركات حقوق الإنسان التي شهدت هذه المأساة الهائلة أن تقف مكتوفة الأيدي بينما يستمر النظام العالمي في التقصير في التزاماته. لقد صُمم هذا النظام لخدمة الإنسانية جمعاء، وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية استعادته من أجل تحقيق العدالة والرفاهية للجميع.

إننا ندعو حركة حقوق الإنسان العالمية إلى العمل والتعبئة لوضع حد للمظالم التاريخية واستمرار نكبة الشعب الفلسطيني، والعمل بشكل جماعي لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة والحرية والعدالة والكرامة.

إن تضامن المواطنين.ات الأفراد لا يكفي لوضع حد للفظائع المرتكبة، لا سيما عندما يكون هناك تواطؤ من قبل الدول. فمن دون ضغط خارجي، ستستمر إسرائيل وغيرها من الدول والقادة المتواطئين في انتهاك حقوق الإنسان. يجب أن تخضع إسرائيل للعقوبات، وحظر الأسلحة، وتعليق الاتفاقيات، وسحب الاستثمارات، وغير ذلك من أشكال تدابير المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين.

إن دعم الشعب الفلسطيني ليس أكثر من دعم القانون الدولي وحقوق الإنسان!
العدالة والحرية للشعب الفلسطيني!